

Distr.: General
20 August 2003
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم رئاسة باكستان لمجلس الأمن عن شهر أيار/مايو ٢٠٠٣
(انظر المرفق). وقد تم إعداد هذا التقييم تحت إشرافي شخصيا غير أنني استشرت بقية أعضاء
المجلس قبل تقديمه.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) منير أكرم
السفير/الممثل الدائم لباكستان



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة باكستان (أيار/مايو ٢٠٠٣)

مقدمة

خلال رئاسة باكستان لمجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٣، غلب على جدول أعمال المجلس مسألتا العراق وأفريقيا بينما حظيت قضايا السلام والأمن في كل من آسيا وأوروبا والشرق الأوسط باهتمام فعال.

وواصل المجلس تركيزه على الحالة الإنسانية في العراق والتطورات المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء. واعتمد المجلس أيضا القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) الذي أنهى بموجبه جميع الجزاءات غير العسكرية المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠ وتناول مختلف جوانب الحالة في فترة ما بعد الصراع وإدارة العراق. وبالإضافة إلى إجراء التعديلات الضرورية في برنامج النفط مقابل الغذاء بهدف إنهائه بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أكد المجلس الدور الحيوي للأمم المتحدة في العراق. ويعني اعتماد القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بالإجماع عودة وحدة المجلس وأن أعضائه سيمضون قدما في معالجة قضية العراق بروح بناءة.

وفي حالة أفريقيا، كان تركيز المجلس واسع النطاق ومتعدد الجوانب. فأيد المجلس في جملة أمور التحول السياسي في بوروندي، وتابع عن كثب التطورات في الصحراء الغربية، واستعرض الجزاءات المفروضة على ليبيا وأعاد فرضها، وأنشأ بعثة للأمم المتحدة في كوت ديفوار، كما رصد استمرار الحالة المتدهورة بسرعة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأذن بنشر قوة طوارئ مؤقتة متعددة الجنسيات في بونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي جلسة احتتام، ألقى المجلس نظرة استراتيجية على مستوى القارة الأفريقية والصراعات الدائرة فيها. وقبيل إيفاد بعثتين منفصلتين تابعتين لمجلس الأمن إلى المنطقتين دون الإقليميتين لوسط أفريقيا وغربها، بحث المجلس دور بعثات مجلس الأمن وسائر آليات الأمم المتحدة في دعم السلام والأمن في القارة. وفي الوقت الذي كانت فيه المسألة العراقية هي المسألة البارزة على الصعيد الدولي أكد مجلس الأمن أنه كان يولي اهتماما أيضا لقضايا السلام والأمن ذات الأولوية في أفريقيا.

وفضلا عن ذلك، تلقى المجلس إحاطات إعلامية منتظمة بشأن الحالة في أفغانستان والشرق الأوسط. وجدد المجلس أيضا ولايتين لحفظ السلام هما ولايتا بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

وعقد المجلس مناقشتين موضوعيتين بشأن مكافحة الإرهاب وبشأن دور مجلس الأمن في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وعقد أيضا المعتكف السنوي الخامس للأمين العام مع أعضاء المجلس في أيار/مايو. وركزت مناقشات المعتكف على موضوع: "مواجهة المخاطر الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين".

وتمشيا وهدف تعزيز الشفافية في عمل المجلس، عقد هذا الأخير ١٩ جلسة رسمية خلال هذا الشهر، و ١٧ جلسة عامة وجلستين خاصتين (مع البلدان المساهمة بقوات). وفضلا عن ذلك عقد المجلس ١٧ جلسة للمشاورات غير الرسمية.

وخلال شهر أيار/مايو، اعتمد المجلس ثمانية قرارات وثلاثة بيانات رئاسية (انظر التذييل الأول). وأذن للرئيس بالإدلاء ببيانات للصحافة في سبع مناسبات (انظر التذييل الثالث). وقدمت الرئاسة بانتظام إحاطات لغير أعضاء المجلس بشأن مداولاته في المشاورات غير الرسمية. وتم عرض المعلومات المتعلقة ببرنامج عمل الجلسات المفتوحة ونتائجها على موقع الرئاسة على الشبكة.

أفريقيا

بوروندي

اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2003/4) في ٢ أيار/مايو رحب فيه بالنقل السلمي للسلطة في بوروندي بوصفه معلما رئيسيا في سبيل التنفيذ الكامل لاتفاق أروشا للسلام لعام ٢٠٠٠. وأكد المجلس على ضرورة متابعة هذا التطور الإيجابي لتنفيذ الأجزاء المتعلقة من اتفاق أروشا، بما في ذلك الإصلاحات الهامة في قطاع الأمن والنظام القضائي. وشجب المجلس الهجمات التي شنتها قوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية (انكورونزيزا) على بوجمورا والمدن الأخرى في نيسان/أبريل. وأهاب المجلس بجميع الأطراف البوروندية أن تتقيد بأحكام اتفاقات وقف إطلاق النار؛ وكرر تأكيد طلبه إلى قوات التحرير الوطنية (رواسا) أن تلقي أسلحتها فورا وأن تدخل في اتفاق وقف إطلاق النار مع حكومة بوروندي دون شروط مسبقة، وحث جميع الأطراف والجهات الفاعلة الإقليمية المعنية على مواصلة بذل جهودها من أجل تحقيق سلام دائم في بوروندي. ووجه المجلس نداء من أجل الحصول على مساعدة دولية كافية ومستديمة للبعثة الأفريقية في بوروندي (وهي أول بعثة لحفظ السلام تابعة للاتحاد الأفريقي). وحث المجلس الأطراف

البوروندية على اتخاذ خطوات جادة وذات مغزى من أجل معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والمساءلة، بما في ذلك الآثار المدمرة المترتبة على الإفلات من العقاب. كما طلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم لعملية السلام.

وفي ٢٧ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات غير رسمية بشأن بوروندي. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية السيد كيرن برندرغاست إحاطة لأعضاء المجلس بشأن الحالة منذ انتقال السلطة في ١ أيار/مايو. ورحب أعضاء المجلس بالتطورات الإيجابية المعلنة وشجعوا من جديد الجهات السياسية والمجموعات المسلحة في بوروندي على اختيار الحوار ونبذ العنف. وأعربوا عن تأييدهم لعقد القمة الإقليمية المقترحة وحثوا جميع الأطراف البوروندية على التعاون تعاوناً كاملاً بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا العالقة. وحث من جديد أعضاء المجلس قوات التحرير الوطنية (رواسا) على الكف عن الأعمال العدائية، وعلى الانضمام فوراً إلى عملية السلام، والشروع في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة. ورحب أعضاء المجلس بنشر البعثة الأفريقية في بوروندي مناشدين البلدان المانحة إتاحة الموارد اللازمة لنشرها والإبقاء عليها. وأشادوا أيضاً بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاتخاذهما قرار الإفراج في الوقت المناسب على الجزء الثاني من برنامج كل منهما المتعلق بفترة ما بعد الصراع في بوروندي. وأدى الرئيس بياناً للصحافة.

كوت ديفوار

في المشاورات الرسمية المعقودة في ١٢ أيار/مايو، قدم السيد الهادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، معلومات مستكملة بشأن الحالة السياسية والأمنية في كوت ديفوار. وقدمت مبعوثة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة كارولين مكاسكي، التي قامت بزيارة كوت ديفوار والبلدان المجاورة خلال الأسبوع الأخير من شهر نيسان/أبريل، إحاطة إعلامية، بشأن الحالة الإنسانية.

وأبلغت أعضاء المجلس أن التطورات المشجعة الأخيرة في كوت ديفوار شملت، في الجانب الأمني، توقيع اتفاق جديد كامل لوقف إطلاق النار من جانب القوات الحكومية والقوات الجديدة في ٣ أيار/مايو، تم على إثره التوصل أيضاً إلى الاتفاق على مناقشة الترتيبات المتعلقة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الصعيد الإقليمي، اعتبر الاجتماع الذي عقده الرئيس شارل تاييلور، رئيس ليبيريا ولوران غباغبو، رئيس كوت ديفوار في توغو في ٢٦ نيسان/أبريل إجراءً إيجابياً. واتفق الجانبان على اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن على الحدود بهدف الحد من خطر عبور الحدود. وفي الجانب السياسي، عقدت حكومة المصالحة الوطنية اجتماعاً بانتظام. بيد أن مجلس الوزراء لا يزال غير كامل كما أن

الخلاف لا يزال قائما بشأن تعيين ثلاثة وزراء هم وزراء الدفاع والداخلية وشؤون المرأة والطفل والأسرة. وكان من الصعب على السلطات الحكومية أن تنتشر في جميع أجزاء البلد، لا سيما الشمال. ومن الخطوات الهامة الأخرى التي ينبغي اتخاذها إعداد جدول زمني لتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي ومنح العفو العام على جميع السجناء السياسيين.

وركزت إحاطة مبعوثة الشؤون الإنسانية على التأثير الإنساني للأزمة في كوت ديفوار ومضاعفات ذلك في كامل منطقة غرب أفريقيا. وذكرت أن هناك أزمة إنسانية إقليمية واسعة النطاق تنسم بانعدام الموارد ومشاكل تعترض جهود الإغاثة وعدم احترام عمال المساعدات الإنسانية الذين قتل بعضهم وفقد الكثيرون. وأكدت أن المسألة الإنسانية ينبغي أن تشكل جزءاً حيوياً في عمليات السلام. وأكدت على ضرورة وضع آلية مرنة لتخصيص الموارد لمواجهة الأزمات الإنسانية من هذا الحجم.

ولاحظ أعضاء المجلس أن التطورات الحاصلة على الميدان مشجعة وإيجابية عموماً، وذلك على الرغم من أن التقدم كان بطيئاً ولم يخل من مشاكل. ولا تزال هناك بعض المجالات التي تشكل مصدر قلق ينبغي معالجتها، وهي تتعلق بسير عمل الحكومة، وإنفاذ وقف إطلاق النار، وتوفير التمويل لقوات حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجهود الإغاثة الإنسانية. وهناك اتفاق عام على أنه ينبغي تعزيز التقدم المحرز. متابعة مجلس الأمن اللازمة لذلك ومشاركته المتواصلة. وأعرب أعضاء المجلس عن الرأي أن زيارة المجلس المقبلة لغرب أفريقيا ستتم في الوقت المناسب وستتيح فرصة مثالية لتقييم الحالة بصورة صحيحة بهدف اعتماد نهج إقليمي وشامل لمعالجة الأزمة في غرب أفريقيا.

وفي ١٣ أيار/مايو، اعتمد المجلس القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣)، الذي أذن فيه بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وأسند إليها، في جملة أمور، ولاية لتيسير تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي. ونص أيضاً القرار على إنشاء "فريق اتصال عسكري" كجزء من البعثة لتقديم المشورة إلى الممثل الخاص للأمين العام بشأن المسائل العسكرية، وإقامة روابط مع القوات الفرنسية والقوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للمساهمة في التخطيط المستقبلي بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمهام في المستقبل.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

تواصل تدهور الحالة الأمنية والأوضاع الإنسانية سريعاً خلال شهر أيار/مايو في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي شهد أعمال قتل وانتهاكات

لا توصف لحقوق الإنسان وتدفقات كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا. ورصد المجلس الحالة باستمرار، كما قدمت إدارة عمليات حفظ السلام نشرات عن آخر تطورات الحالة.

وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٥ أيار/مايو، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون - ماري غيهينو، إحاطة لأعضاء المجلس بشأن آخر التطورات في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة في منطقة إيتوري وحثوا جميع الأطراف على دعم العملية التي بادرت بها لجنة إعادة السلام إلى إيتوري مؤكدين على أنه يجب أن يكف الأطراف عن أي نشاط يمكن أن يقوض أسس هذه العملية. وكرروا التأكيد على وجوب انسحاب القوات الأجنبية من منطقة إيتوري.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأدانوا بأقوى العبارات جميع التهديدات وأعمال التحرش بموظفي البعثة في الميدان. وأعربوا عن تعازيهم لوفاة الأفراد التابعين للبعثة من الاتحاد الروسي والصين وإصابة عضو تابع للبعثة من رومانيا. وأدان أيضا أعضاء المجلس أعمال العنف في مقاطعتي كيفو وطالبوا بوقف أعمال العنف هذه فورا. وكرروا التأكيد على أن زعماء جميع الفصائل المتحاربة ينبغي أن يحاسبوا شخصا عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إيتوري وبقية المناطق. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في إنشاء حكومة انتقالية. وأدى الرئيس بيان للصحافة بشأن هذه المسائل.

وفي ٩ أيار/مايو، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة لأعضاء المجلس مرة أخرى، وذلك على إثر الهجوم الذي شنته عصابة إجرامية على مقر البعثة في بونيا. وقدم بيان مفصلا عن هذا الهجوم، وتقييما أوليا بحجم الأضرار، كما عرض الخطوات المتخذة من أجل تعزيز سلامة وأمن موظفي البعثة من خلال تقديم القوات التابعة لأوروغواي للمزيد من المساعدة. وأضاف قائلا إن الأمين العام يساوره قلق بالغ بسبب تطور الأحداث وأنه أجرى اتصالات بالزعماء الإقليميين، بمن فيهم الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني. كما ذكر وكيل الأمين العام أن بونيا "على شفا كارثة إنسانية" وذلك نتيجة لاستمرار القتال بين مجموعات الميليشيات المتنافسة. لذلك فإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لم تكمل بالنجاح حتى الآن.

وأدان أعضاء المجلس من جانبهم بقوة الهجمات على مقر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعوا جميع الأطراف إلى الكف فورا عن الأعمال العدوانية وأعمال العنف، لا سيما الموجهة منها ضد السكان المدنيين والبعثة. وطلبوا إلى الأطراف

المعنية امتثال قرارات مجلس الأمن والاتفاقات التي تم توقيعها بالفعل. وكرر أعضاء المجلس التأكيد على أن العملية السياسية، لا سيما عمل لجنة إعادة السلام إلى إيتوري ينبغي أن تتواصل. واتفقوا على أن تظل الحالة قيد استعراض المجلس وأن يتم اتخاذ قرار بشأن خطوات فعالة لوقف العنف. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة.

وفي ١٥ أيار/مايو، أكد الأمين العام في رسالة إلى الرئيس (S/2003/574) أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حاسمة لمعالجة الحالة المتدهورة بسرعة في بونيا وحواليها. وطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في اقتراحه المتعلق بنشر قوة متعددة الجنسيات مدربة تدريباً جيداً ومزودة بأفضل المعدات، تحت قيادة إحدى الدول الأعضاء، لتوفير الأمن في المطار وكذلك في المنشآت الحيوية في المدينة وحماية السكان المدنيين. وأضاف الأمين العام قائلاً إنه لا بد أن يأذن مجلس الأمن بنشر هذه القوة المتعددة الجنسيات بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتم نشرها لفترة محدودة حتى يتسنى نشر قوة معززة كثيراً تابعة للأمم المتحدة. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة أشار فيه إلى استلامه رسالة الأمين العام.

وفي ١٦ أيار/مايو، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/TRST/2003/6) رحب فيه باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في دار السلام والمتعلق بمنطقة إيتوري وطلب إلى الأطراف أن تنفذه بالكامل ودون تأخير. وأدان المجلس أعمال القتل والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشية وكذلك الهجمات التي تعرض لها الأفراد العاملون في بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية ولجوء المشردين داخليا إلى المبادي التابعة للبعثة. وكرر المجلس التأكيد على أن مرتكبي هذه الأعمال سوف لن يفلتوا من العقوبة. وأعلن أن أعمال القتال غير مقبولة وطلب بالكف عن جميع أعمال القتال في منطقة إيتوري. وأعرب المجلس عن القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية، وطلب إلى جميع الأطراف أن تتيح إمكانية توصيل المعونة الإنسانية كاملة ودون عوائق وضمان سلامة الموظفين الإنسانيين وأمنهم. ووجه المجلس نداء إلى مجتمع المانحين لمواصلة دعم المنظمات الإنسانية. ورحب المجلس بجهود الأمين العام الرامية إلى معالجة الحالة الإنسانية والأمنية الطارئة في بونيا وحثه على إتمام مشاوراته بشأن الخيارات المتعلقة بإيفاد قوة طوارئ دولية.

وفي ١٦ أيار/مايو، وفي رسالة إلى رئيس المجلس (S/2003/562)، أبلغ الأمين العام المجلس بتعيين السيد وليام سوينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) ممثلاً خاصاً له في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليحل محل الممثل الخاص للأمين العام السيد أموس نامنغا إنغونغو

(الكاميرون)، اعتباراً من ١ تموز/يونيه ٢٠٠٣. وأعرب الأمين العام عن عميق امتنانه للعمل الممتاز الذي أنجزه السيد إنغونغي خلال فترة تناهز السنتين من العمل المتميز.

وأجرى المجلس المزيد من المشاورات في ٢٨ أيار/مايو قدم خلالها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام المزيد من المعلومات عن آخر التطورات بشأن الحالة. وأدان أعضاء المجلس استمرار أعمال العنف والأعمال الوحشية، لا سيما عملية القتل الوحشي التي تعرض لها مراقبان عسكريان في البعثة/من الأردن ومالاوي - فضلاً عن نهب معدات إنسانية وطبية. ودعوا جميع الأطراف إلى التعاون الكامل وضبط النفس، كما حثوها والدول المجاورة على الكف عن تسليح المتحاربين. وشارك الأمين العام في هذه المشاورات. وأعرب أعضاء المجلس عن الدعم الجماعي لاقتراح الأمين العام المتعلق بنشر قوة متعددة الجنسيات في بونيا. وتم تعميم مشروع قرار ينص على إذن المجلس بإنشاء هذه القوة. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة.

وفي ٣٠ أيار/مايو، أذن المجلس بموجب القرار ١٤٨٤ (٢٠٠٣) بنشر قوة طوارئ مؤقتة متعددة الجنسيات في بونيا لغاية ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وحدد لها ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق، وذلك لتساهم، في جملة أمور، في تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية وتحسين الحالة الإنسانية في بونيا. وأكد المجلس أن قوة الطوارئ ستنشر على أساس مؤقت تماماً لتمكين الأمين العام من تعزيز وجود بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية في بونيا. وأصبحت فرنسا هي البلد الرئيسي في القوة المتعددة الجنسيات التي نشرت في وقت لاحق ضمن إطار التعاون الأوروبي.

ليبيريا

في إطار المشاورات المعقودة يوم ٥ أيار/مايو، أجرى أعضاء المجلس الاستعراض الثاني للجزءات الذي يعقد كل ستة أشهر، عملاً بما ينص عليه القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، آخذين في الاعتبار تقرير الأمين العام (S/2003/466) وتقرير فريق الخبراء المعني بليبيريا (S/2003/498). وعرض الرئيس، بصفته أيضاً رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبيريا، تقريراً عن عمل اللجنة.

وعبر أعضاء المجلس عن انشغالهم إزاء استمرار الصراع وعدم الاستقرار في ليبيريا، والوضع الأمني والإنساني الآخذ في التدهور السريع، وما يترتب عليه من آثار خطيرة على المنطقة دون الإقليمية. وناشدوا حكومة ليبيريا، وجمهورية ليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وكافة الجماعات المتمردة المسلحة الأخرى، الدخول فوراً، ودونما شروط مسبقة، في محادثات لوقف إطلاق النار تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للجهود المتواصلة من أجل إحلال السلام التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الاتصال الدولية المعنية بليبريا، ورحبوا، بوجه خاص، بتعيين اللواء عبد السلام أبو بكر، الرئيس السابق لنيجيريا، وسيطا في النزاع الليبري.

ولاحظ أعضاء المجلس مع الأسف أن حكومة ليبريا لم تمثل امتثالا كاملا للمطالب التي وردت في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، وأنها واصلت أيضا انتهاكها للجزاءات، لا سيما الحظر على الأسلحة. وحدد أعضاء المجلس مطالبتهم لجميع الدول في المنطقة بأن تتوقف عن دعم الجماعات المتمردة المسلحة في البلدان المجاورة. وأكد الأعضاء على الحاجة إلى تبني نهج إقليمي متكامل وشامل لحل المشكلة الليبرية، إدراكا منهم للأبعاد الإقليمية لهذه المشكلة. وفي هذا الصدد، اعتبر الأعضاء البعثة المعترزم إرسالها إلى غرب أفريقيا مبادرة تأتي في أوانها. وناقش أعضاء المجلس أيضا مشروع القرار بشأن تجديد الجزاءات، الذي سبق وأن تم التوصل بشأنه إلى اتفاق عام على مستوى الخبراء. وأدى الرئيس ببيان إلى الصحافة، بين فيه اعترام المجلس بتجديد الجزاءات وتوسيع نطاقها بحيث تشمل حظرا على الأخشاب.

وفي ٦ أيار/مايو، اتخذ المجلس القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣)، الذي فرض بموجبه مجددا على ليبريا الحظر على السفر والحظر على الأسلحة والماس، لمدة اثني عشر شهرا أخرى. وفرض المجلس حظرا على الخشب المستدير ومنتجات الأخشاب ذات المنشأ الليبري لفترة عشرة أشهر، يبدأ نفاذها من ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وأعيد إنشاء فريق الخبراء لمدة خمسة أشهر.

بعثنا مجلس الأمن إلى غرب ووسط أفريقيا

في ٥ أيار/مايو، أبلغ الرئيس بشكل رسمي الأمين العام، بواسطة الرسالة (S/2003/525)، قرار المجلس إرسال بعثة إلى منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. وأحيلت أيضا اختصاصات البعثة المتفق عليها. وأسندت قيادة البعثة إلى السفير جريمي غرينستوك من المملكة المتحدة، وتقرر أن تزور نيجيريا وغانا وكوت ديفوار وغينيا وليبريا وغينيا - بيساو وسيراليون. وفي ١٣ أيار/مايو، إثر عقد مشاورات غير رسمية بين أعضاء المجلس، أُنفق على تأجيل بعثة المجلس إلى غرب أفريقيا مؤقتا، وتحديد موعد آخر لها في أقرب فرصة ممكنة. وتم التوصل في وقت لاحق إلى تفاهم مفاده أن تتم البعثة خلال الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وفي ٢١ أيار/مايو، نقل الرئيس بصفة رسمية إلى الأمين العام بواسطة الرسالة (S/2003/558) قرار المجلس إرسال بعثة إلى وسط أفريقيا خلال الفترة من ٧ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بقيادة السفير جان - مارك دولا سابليير من فرنسا. وأحيلت أيضا

الاختصاصات المتفق عليها لزيارة البعثة إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبشكل عام، تقرر أن تقوم البعثة بزيارات إلى جنوب أفريقيا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا.

الصحراء الغربية

وفي ٢ أيار/مايو، قدم المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد جيمس بيكر إحاطة لأعضاء المجلس حول استجابات الأطراف لما يسميه خطة السلام لتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وتبادل المبعوث الشخصي وجهات النظر مع أعضاء المجلس بشأن إمكانيات المضي قدما.

وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٨ أيار/مايو، عرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام عن الصحراء الغربية (S/2003/565 و Corr.1). وقد عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، قبل المشاورات.

وعبر أعضاء المجلس عن وجهات نظر مبدئية بشأن الجوانب المختلفة لتقرير الأمين العام. وساد شعور عام بأن هناك حاجة إلى وقت كاف قبل دخول المجلس في مناقشة فنية للتقرير. بيد أن التقرير أثار بعض التعليقات المهمة من الأعضاء، وإن كانت مبدئية. وتم التوصل إلى تفاهم بشأن مشروع قرار لتمديد تقني مدته شهران لولاية البعثة، وذلك حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، لكي يتسنى إخضاع تقرير الأمين العام للمزيد من النظر. واتخذ المجلس القرار ١٤٨٥ (٢٠٠٣) في ٣٠ أيار/مايو.

الجلسة الختامية بشأن أفريقيا

في جلسة ختامية عقدت في ٣٠ أيار/مايو، أجرى المجلس مناقشة عامة واسعة النطاق لموضوع "الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام والأمن". واقترحت الرئاسة، في ورقتها غير الرسمية، أنه في الوقت الذي تستعد فيه بعثتان من بعثات المجلس لزيارة منطقتي وسط وغرب أفريقيا دون الإقليميتين في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ينبغي على المجلس أن يتبنى نظرة استراتيجية تغطي عموم القارة لمشاركة الأمم المتحدة في الشؤون الأفريقية. وعلى وجه التحديد، فإنه فضلا عن مناقشة الإفادة من الأداة المتمثلة في بعثات المجلس، يُهاب بالمشاركين التركيز على مدى فعالية استخدام آليات أخرى لمشاركة الأمم المتحدة في الشؤون الأفريقية، وضرورة الانتقال من مهمة "إدارة الصراعات" إلى مهمة "منع وقوعها"، وإيجاد حلول نهائية لها، والحاجة إلى استكشاف طرائق أخرى

لتعميق المشاركة في الشؤون الأفريقية، واستصواب تبني نهج شامل ومتكامل، بما في ذلك التنسيق الوثيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

وأبرز قائدا البعثتين، السفيران دو لا سابلير وجرينستوك، الأهداف والنهوج المعترزم اتباعها خلال زيارتهما لمنطقتي وسط وغرب أفريقيا دون الإقليميتين على التوالي. وأعرب المستشار الخاص للأمين العام للشؤون الأفريقية، إبراهيم غمباري، ورئيس مجموعة الدول الأفريقية لشهر أيار/مايو، السفير كونجول (موريشيوس)، ورئيس الاتحاد الأفريقي، السفير كومالو (جنوب أفريقيا)، عن مشاطرتهم قائدي البعثتين وجهات نظرهما. واستعرض أعضاء المجلس ودول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، مسائل السلم والأمن والأزمات المعقدة في أفريقيا، منظورا إليها من زوايا متعددة، وعرضوا مقترحات واسعة النطاق، منها ما هو عام ومنها ما هو محدد.

وأكد المشاركون، ضمن أمور أخرى، على الأبعاد الإقليمية والعالمية للصراعات الأفريقية، وأهمية توفر الإرادة السياسية لمتابعة القرارات المتخذة والاتفاقات المتوصل إليها، ومسؤولية الأطراف أنفسها على تحمل المسؤولية الأولية في استعادة السلام والملكية الأفريقية لهذه العملية، والحاجة إلى الشراكة بين مجلس الأمن والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، وتعزيز القدرات الأفريقية في مجالات منع الصراعات وإدارتها وحلها. وتم التأكيد على ضرورة التصدي للأسباب الجذرية، وقدمت اقتراحات محددة بشأن الإفادة من الموارد الطبيعية، وانتشار الأسلحة الصغيرة، والجماعات المسلحة غير القانونية، والجزاءات، وعمليات حفظ السلام، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، والعلاقة بين السلام والتنمية، والحاجة إلى مزيد من التنسيق داخل نطاق الأمم المتحدة. وقامت الرئاسة لاحقا، بعد استشارة أعضاء المجلس، بتعميم موجز بالمقترحات التي قدمت أثناء مناقشة المجلس (S/2003/705).

آسيا

أفغانستان

في إحاطة مفتوحة قدمت في ٦ أيار/مايو، قال الأخصر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، للمجلس أن مسألة الأمن لا تزال "تلقى بظلمها الثقيل" على كامل عملية السلام ومستقبل أفغانستان. وأشار إلى أنه في الوقت الذي يحرز فيه تقدم في بعض الجوانب المحددة لعملية بون، فإن العملية بصفة عامة يهددها التدهور في البيئة الأمنية. وقال إن هذا التدهور يعود إلى عمليات التحرش والتخويف اليومية، والصراع فيما بين الاثنيات وفيما بين الفصائل، والتزايد في أنشطة العناصر المرتبطة بحركة الطالبان وحكمتيار، والاقتصاد القائم

على المخدرات. وقال إن العملية يتهدها أيضا أن مؤسسات الأمن القومي ينظر إليها، وربما كان ذلك من الأغلبية، باعتبارها لا تخدم المصالح الوطنية العامة لجميع فئات الشعب في أفغانستان.

وأشار الممثل الخاص للأمين العام، إلى طائفة كبيرة من الأنشطة في العملية الدستورية، والإعداد للانتخابات، ومراقبة المخدرات، وعودة اللاجئين، وإعادة فتح المدارس، والإصلاح القضائي والإدارة العامة، وانتعاش الاقتصاد وإعادة التعمير وحقوق الإنسان. وبين أن مسألة الأمن تجاهنا في كل مكان، ووصف المستوى السائد حاليا للأمن بأنه "غير مستقر وغير كاف". وذكر أن المشاحنات بين الفصائل والقادة المحليين، والإفلات من العقاب فيما يخص حقوق الإنسان، والتحرش اليومي بالمواطنين الأفغان والعاديين من طرف القادة المحليين، أمور شائعة جدا. وأضاف أن هناك خطرا حقيقيا في أن عملية بون ستعثر إذا لم يمتد نطاق الأمن إلى المناطق الداخلية، وأن الأفغان سيفقدون ثقتهم في الحكومة المركزية إذا لم تتمكن من حمايتهم.

وذكر الممثل الخاص للأمين العام، مشيرا إلى أن الحل النهائي يكمن في إيجاد قوات أمن أفغانية، أن المؤسسات الأمنية الوليدة (الجيش والشرطة الوطنيان) لا يمكن أن يتوقع تمكنها في وقت قريب من توفير الأمن الذي ثمة حاجة ماسة إلى استتبابه. وشدد على ضرورة القيام الفعال بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح وزارة الدفاع، مؤكدا أن هذه الجهود لن يكتب لها النجاح إلا إذا توفرت الثقة لدى جميع الأفغان بأن الهيكلية الأمنية الجديدة ستشملهم جميعا وتستخدم صالح البلاد بأسرها.

وحدث الممثل الخاص للأمين العام المجلس على أن ينظر مليا في ما يتوفر من تدابير دولية للمساعدة في ضمان الأمن المطلوب للمضي بشكل فعال في تحقيق عملية بون. وأعرب مجددا عن اعتقاده، وهو ما يدعو إليه الأمين العام أيضا، بأن توسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان بحيث يتجاوز كابل هو جزء من استجابة ممكنة. وأوضح أن فرق إعادة الإعمار على مستوى المقاطعات يمكن أيضا أن تلعب دورا مهما في هذا السياق.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي تلت هذه الإحاطة عبر أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء تدهور الأمن. وأكدوا على أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار، ودعوا جميع الأطراف الفاعلة في أفغانستان إلى العمل مع المجتمع الدولي على ضمان نجاح عملية السلام. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة تلقي السلطة الانتقالية الأفغانية دعما دوليا في إصلاح قطاع الأمن، وبسط نطاق سلطة الحكومة المركزية، وبناء جيش وشرطة وطنيين جديدين، ووضع برنامج وطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعملية الدستورية، وتسجيل

الناخبين مسبقاً في الانتخابات الوطنية التي ستجرى في سنة ٢٠٠٤. وناشد أعضاء المجلس أيضاً جيران أفغانستان، وجميع الدول الأعضاء الأخرى، تقديم الدعم الفعال لعملية السلام. وحثوا المانحين على دعم برامج إعادة الإعمار، فضلاً عن دعم اللجنة القضائية، واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، واللجنة الدستورية، والعملية الانتخابية. وأدلى الرئيس ببيان للصحافة مؤكداً فيه على هذه العناصر.

العراق/الكويت

الوضع الإنساني

احتل العراق مكاناً بارزاً في عمل المجلس خلال الشهر - مع التركيز المتواصل على الوضع الإنساني، وبرنامج النفط مقابل الغذاء، وجوانب أخرى من الوضع التالي للصراع.

وخلال الاستشارات غير الرسمية التي عقدت في ١٨ أيار/مايو، قامت نائبة الأمين العام بإحاطة أعضاء المجلس بأحدث المعلومات المتعلقة بالوضع الإنساني وأنشطة الأمم المتحدة الميدانية في العراق. وقد أعلم أعضاء المجلس، في جملة أمور، بأن الأولويات الإنسانية الرئيسية تظل متمثلة في الأمن وإعادة تشغيل الخدمات الأساسية. وتم تحديد الإمدادات الغذائية، والخدمات المتعلقة بالصحة، والمرافق الصحية، والتعليم باعتبارها مجالات ذات أولوية. وفي الوقت الذي يبعث فيه التقدم المحرز في مجال إعادة تشغيل نظام التوزيع الغذائي العام على التفاؤل، فإن الوضع في القطاع الصحي لا يزال يواجه صعوبات. وقد ألحق التدهور في إمدادات الكهرباء والمياه، وعدم استقرار الوضع الأمني، أضراراً بالمستشفيات وخدمات المرافق الصحية. وقد عاق عملية إعادة فتح المدارس عوامل انعدام الأمن، ونقص الوقود، ونقص المياه والمرافق الصحية، وعدم توفر الأموال، والمرتببات، وأوجه التكلفة الأخرى.

وبخصوص تنفيذ القرارات ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣)، أُطلع أعضاء المجلس على أنه يمكن بحلول ٣ حزيران/يونيه شحن كمية من اللوازم الإنسانية ذات الأولوية إلى العراق، تبلغ قيمتها الإجمالية ٦٦٥ مليون دولار. وتمكنت الأمم المتحدة حتى الوقت الحاضر من تأكيد وعود بالتبرعات، وتبرعات، مقدارها ٦٦٧ مليون دولار، من أصل المبلغ الإجمالي الذي استهدفه النداء السريع للأمين العام، ومقداره ٢.٢ بليون دولار. وعلى الرغم من عدم وقوع تشرد واسع النطاق للسكان بالقدر الذي توقعته وكالات الأمم المتحدة عندما صدر النداء السريع للمرة الأولى، فإنه تعين على الأمم المتحدة مجابهة احتياجات عاجلة، لا سيما تلك التي نجمت عن أعمال النهب الواسع النطاق للوزن والمعدات الأساسية. وأثنى أعضاء المجلس، في تعليقاتهم، على الأمم المتحدة لما قامت به من جهود

لتحسين الوضع الإنساني. وأبدى بعض الأعضاء قلقهم إزاء تدهور الوضع الأمني الذي يعوق الأنشطة الإنسانية في الميدان. وحث الأعضاء أيضا المانحين على الاستجابة السخية لنداء الأمين العام السريع.

وخلال المشاورات، أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتزامه إدراج مشروع قرار بشأن العراق ليوم ٩ أيار/مايو.

وفي ٢٢ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة بشأن "الاستجابة للوضع الإنساني في العراق". وقدمت نائبة الأمين العام عرضا للمنظور العام للأمم المتحدة. وقدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوك براون، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، جيمس موريس، والمدير التنفيذي لشعبة التنمية المستدامة والبيئة الصحية بمنظمة الصحة العالمية، دافيد نبارو، ومدير برامج الطوارئ باليونيسيف، نيلز كاستبرغ، ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، جاكوب كيلينرغر، إحاطات إلى المجلس عن الأنشطة التي قامت بها مؤسسات/هيئات كل منهم في العراق، وعن الوضع الإنساني العام في البلاد.

ووصفت نائبة الأمين العام الوضع الإنساني بأنه بالغ السوء، ويزيد منه سوءا انهيار الخدمات الأساسية، وسيادة القانون والنظام. وقد شددت على أن وكالات الأمم المتحدة - الملتزمة بمد العون للشعب العراقي في محنته - تعمل في سائر أنحاء البلاد، حيث تقدم الطعام والماء والغذاء، وغيرها من ضروب المساعدات العاجلة. بيد أن الأولوية الكبرى بالنسبة للأمم المتحدة تظل متمثلة في إعادة تشغيل الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من أنه قد أمكن حتى الوقت الحاضر تحاشي وقوع أزمة إنسانية كبيرة، فإن السكان المدنيين - لا سيما الأطفال - يظلون فريسة للأخطار إذا لم يتحسن الوضع الأمني تحسنا جوهريا. وأضافت أن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة تعتمد أيضا بشكل كبير على توفر الموارد. وتم حتى الوقت الحاضر استلام مبلغ ٧٠٠ مليون دولار استجابة للنداء. وستواصل الأمم المتحدة إجراء تقييمات شاملة، وإعادة ترتيب أولويات خطط استجابتها، كما ستوجه نداء إنسانيا منقحا في النصف الثاني من حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ولاحظ أعضاء المجلس، في تعليقاتهم، بصفة عامة، أن منظومة الأمم المتحدة تستجيب استجابة جيدة للاحتياجات الإنسانية لشعب العراق. وأكد عديد منهم على شعورهم بالقلق إزاء الوضع الأمني، وشددوا على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لتحسين القانون والنظام. وأكد أعضاء التحالف على أنه يتم بذل كل جهد ممكن للسيطرة على الوضع الأمني، بما في ذلك من خلال الحد من توفر الأسلحة، وإنفاذ القانون، وتوفير المزيد من مستشاري الشرطة، ودفع المرتبات. ولاحظ الأعضاء أيضا أن ثمة خطوات تتخذها بلدان

التحالف لتقديم المساعدة الإنسانية من موارد هذه البلدان. ورد ممثلو وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية على أسئلة وتعليقات أعضاء المجلس.

برنامج النفط مقابل الغذاء ومسائل أخرى

اتخذت قرارات هامة خلال الشهر بخصوص مستقبل برنامج النفط مقابل الغذاء وبشأن مختلف الجوانب الأخرى لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع في العراق.

فخلال المشاورات التي أجريت في ٩ أيار/مايو، قدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسبانيا مشروع قرار عن العراق في فترة ما بعد انتهاء الصراع. وأوضح مقدمو المشروع محتوياته، التي تتوخى، من جملة أمور، رفع الجزاءات غير العسكرية، وتعيين منسق خاص للأمم المتحدة، وقيام الأمين العام بإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة أربعة أشهر أخرى، والإهاء التدريجي للبرنامج. وأكد مقدمو المشروع أن هذا القرار ليس "جامعا". وأعرب أعضاء آخرون من المجلس في تعليقاتهم الأولية عن نيتهم الانكباب على دراسة المشروع بصورة بناءة. وطلبوا عدة إيضاحات بشأن مسائل من بينها الإجراءات السياسية، ودور لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإهاء التدريجي للبرنامج، والمسائل القانونية المتعلقة بإدارة شؤون العراق الاقتصادية. وأجاب مقدمو المشروع أوليا عن بعض الأسئلة. وأثفق على مناقشة المشروع على مستوى الخبراء وعلى مستوى السفراء في وقت لاحق.

وفي ١٤ أيار/مايو، عُقدت جلستان لإجراء مشاورات غير رسمية على مستوى السفراء من أجل مواصلة النظر في مشروع القرار، الذي أدخلت عليه تعديلات بعد اجتماعات الخبراء. وشارك في الجلستين الرئيس التنفيذي لمكتب برنامج العراق السيد بينون سيفان والمستشار القانوني السيد هانز كوريل. وأعطى مقدمو المشروع المزيد من الإيضاحات ردا على بعض الأسئلة المطروحة بشأن مختلف أحكام القرار. ومن المسائل التي نوقشت واجبات التحالف بموجب اتفاقيتي جنيف ولاهاي، وسلطة المجلس حسب الاتفاقيتين، وضرورة الوضوح بشأن الإجراءات السياسية، والشفافية في إدارة شؤون العراق الاقتصادية، ودور الأمم المتحدة بصفة عامة، وتسمية منصب المنسق العام المقترح إنشاؤه ونطاق عمله.

وتحدث المستشار القانوني عن الواقع في الميدان بالعراق وأكد على المسؤولية التي يتحملها المجلس في الذود عن مصالح الشعب العراقي. وقال إن على المجلس اتباع نهج عملي وحذر في الوقت نفسه لتسوية المسائل المطروحة. وردا على الملاحظات التي أبدتها أعضاء آخرون من المجلس، أشار مقدمو مشروع القرار، في جملة أمور، إلى أنهم لا يتوخون حاليا

إسناد أي دور للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وسيقدمون تقريراً عن أسلحة الدمار الشامل في العراق في الوقت المناسب.

وخلال مشاورات أجريت في ١٩ أيار/مايو، طرح مقدمو المشروع نصاً أدخلت عليه المزيد من التعديلات وطلبوا تعميمه في شكل مؤقت. ولاحظوا أن مشروع قرارهم الأولي قد عدل إلى درجة كبيرة مراعاة للآراء والشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس الآخرون. واقترح بعض الأعضاء إدخال المزيد من التعديلات في عدة مواضع تتعلق، في جملة أمور، بدور الممثل الخاص المقترح تعيينه، وتمويل مكتب الممثل الخاص للأمين العام، والتنسيق بين الأمم المتحدة والسلطة، ودور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، ومسائل الحصانة، والإطار الزمني للقرار، وشروط تقديم التقارير، ونزع السلاح.

وتواصل تعديل نص القرار خلال المشاورات الإضافية التي أجريت في ٢٠ أيار/مايو. ولاحظ الأعضاء التعديلات التي أدخلها مقدمو المشروع على النص المنقح واقترحوا المزيد من التعديلات. ووافقوا على وضع بعض الشواغل "العملية" للدول الأعضاء في الاعتبار. وأتفق على طرح مشروع القرار للتصويت في ٢٢ أيار/مايو.

وفي ٢٢ أيار/مايو، اعتمد المجلس مشروع القرار بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء، بوصفه القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وأشار ممثل الجمهورية العربية السورية لاحقاً إلى أن وفده كان سيصوت لصالح القرار لو أنه مُنح متسعاً من الوقت لاستشارة عاصمة بلده.

والقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) واسع النطاق. فهو يعيد التأكيد على سيادة العراق وسلامته الإقليمية ويشدد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي والتحكم في موارده الطبيعية. ويعرب عن تصميم المجلس على ضرورة أن يحل اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم على وجه السرعة. ويرفع القرار جميع الجزاءات غير العسكرية المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠. ويسند دوراً حيوياً للأمم المتحدة في مجال الإغاثة الإنسانية، وإعادة البناء، وإعادة المؤسسات الوطنية والمحلية الممثلة للشعب في العراق وإنشائها. وينشئ القرار منصب ممثل خاص للأمين العام يتحمل مسؤوليات مستقلة في ما يضطلع به من أعمال بعد انتهاء الصراع. وينهي القرار برنامج النفط مقابل الغذاء تدريجياً على امتداد فترة ستة أشهر، وينص في الوقت نفسه على مواصلة توفير السلع المدنية الأساسية في إطار البرنامج تلبيةً للاحتياجات الفورية للشعب العراقي.

وفي الأحكام الهامة الأخرى للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) دعا المجلس الدول الأعضاء إلى مساعدة الشعب العراقي في الجهود الرامية إلى إصلاح مؤسساته وإعادة بناء بلده والمساهمة في إحلال الاستقرار والأمن في العراق. وأكد عزمه على إعادة النظر في ولايتي لجنة الأمم

المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار القرارات ذات الصلة. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقارير على فترات منتظمة عن تنفيذ القرار، وشجع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على إبلاغ المجلس على فترات منتظمة بما تبدلانه من جهود، وقرر أن يستعرض تنفيذ هذا القرار في غضون اثني عشر شهرا من اتخاذه وأن ينظر في الخطوات الأخرى التي قد يلزم اتخاذها.

وتحدث أعضاء المجلس بعد التصويت فأكدوا أن شبه الإجماع الذي حظي به القرار أعاد للمجلس وحدته وشعوره بأهمية الهدف المنشود، مما يمكنه من الوفاء بالمسؤولية المنوطة به، أي صون السلم والأمن الدوليين. وأعرب الأمين العام، الذي كان حاضرا عند اعتماد القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، عن ارتياحه لالتزام شمل المجلس في سبيل رسم طريق المستقبل في العراق.

وفي ٢٣ أيار/مايو، أبلغ الأمين العام المجلس، في رسالة وجهها إلى الرئيس (S/2003/570)، بأنه قرر، عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) تعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميلو ممثلا خاصا له في العراق لفترة أربعة أشهر أخرى.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية

أشار وفد الولايات المتحدة، خلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢ أيار/مايو، إلى إصدار اللجنة الرباعية الخريطة للطريق وأبرز ضرورة صدور بيان رئاسي يرحب بهذا التطور. واقترح إجراء مشاورات على مستوى الخبراء للنظر في المشروع الأمريكي. ولم يُنظر بعد ذلك في المسألة اعتبارا لتضارب الآراء التي أعرب عنها في الاجتماع المعقود على مستوى الخبراء بشأن مشروع البيان الرئاسي.

وفي ١٩ أيار/مايو، قدم الممثل الشخصي للأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تيرج رود-لارسن، إحاطة إلى المجلس في جلسة مفتوحة بشأن آخر تطورات عملية السلام. ولاحظ المنسق الخاص أنه لاحظت أولى بوادر عملية سلام جديدة وهشة في الشرق الأوسط منذ الإحاطة الأخيرة للمجلس في نيسان/أبريل. وأشار إلى الموافقة على تعيين السيد محمود عباس (أبو مازن) بصفته أول رئيس وزراء فلسطيني وتقديم اللجنة الرباعية الخريطة الطريق لإحلال السلام في الشرق الأوسط إلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأشار المنسق الخاص إلى أن من أهداف الخريطة: قيام دولتين، فلسطين قادرة على البقاء وذات سيادة وديمقراطية، وإسرائيل آمنة ومزدهرة؛ والتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة. وقال إنه من الضروري مزج الشعور بالتفاؤل والأمل بالتسليم بالأمر الواقع، أي بأن خريطة الطريق ستكون محفوفة بالعقبات. وسيتوقف تحقيق

النجاح على النوايا الحسنة للأطراف وأدائها وعلى تصميم اللجنة الرباعية والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية والمجتمع الدولي ككل.

ورأى المنسق الخاص أن خريطة الطريق تتيح أفضل فرصة لتحقيق السلام وقد تكون آخر فرصة تسنح للطرفين منذ وقت طويل لإيجاد حل قائم على وجود دولتين. ودعا الطرفين نفسيهما إلى الامتثال لخريطة الطريق، والتعاون معا في تنفيذها، والتغلب على التحديات التي تعترض تحقيق رؤية الخريطة.

وبخصوص الحالة على الخط الأزرق، أفاد المنسق الخاص أنه بالرغم من التوتر، تحلى الطرفان بضبط النفس وحافظا على الهدوء بوجه عام في المنطقة. إلا أنه وجه الانتباه إلى تواصل حرق الخط الأزرق من خلال الانتهاكات الإسرائيلية الجوية وإطلاق حزب الله النيران المضادة للطائرات. ودعا حكومتي إسرائيل ولبنان إلى وقف الانتهاكات والاحترام التام للخط الأزرق.

وخلال المشاورات التي أجريت عقب الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص، أبرز أعضاء المجلس أهمية خريطة الطريق التي رسمتها اللجنة الرباعية بوصفها إطارا متوازنا يحظى بالاعتراف الدولي من أجل تحقيق سلام دائم. وأشادوا بالاجتماع المعقود بين رئيسي الوزراء عباس وشارون، ولاحظوا أنه ليس من قبيل الصدفة أن تقع آخر أعمال العنف في أعقابها. وأكد أعضاء المجلس أنه ينبغي ألا يُسمح للعملية الجديدة بأن تحيد عن مسارها. ودعوا الطرفين إلى تنفيذ خريطة الطريق عن طريق اتخاذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك قيام الفلسطينيين بوضع حد للعنف والإسرائيليين بتجميد المستوطنات. وبخصوص الحالة في لبنان، أكد أعضاء المجلس النداء الذي وجهه المنسق الخاص وحثوا الطرفين على وقف انتهاكات الخط الأزرق.

طاجيكستان

في رسالة موجهة إلى الرئيس ومؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/542)، أبلغ الأمين العام المجلس بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان خلال السنة الماضية. وأشار الأمين العام إلى أن المكتب، بموجب اختصاصاته، قد ركز، في جملة أمور، على تدعيم السلام والمصالحة الوطنية، وتعزيز سيادة القانون، وتقوية المؤسسات الديمقراطية، ودعم بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وأبلغ الأمين العام المجلس بأنه، نظرا للدور المهم والإيجابي جدا الذي يقوم به المكتب، فضلا عن حاجة البلد المستمرة إلى الدعم في جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وبالاتفاق مع حكومة

طاجيكستان، قرر مواصلة أنشطة المكتب لفترة أخرى مدتها سنة واحدة حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

تيمور ليشتي

في ١٩ أيار/مايو، اتخذ المجلس القرار ١٤٨٠ (٢٠٠٣)، حيث مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي ذلك القرار سلم المجلس، في جملة أمور، بأهمية استمرار الجهود الرامية إلى نقل المهارات والسلطة من البعثة إلى حكومة تيمور - ليشتي على نحو منسّق ومنظّم خلال المرحلة التي تسبق انسحاب البعثة، بغية المساعدة على كفالة الأمن والاستقرار لتيمور - ليشتي على المدى البعيد. كذلك شدد المجلس على ضرورة استمرار الدعم الدولي لتيمور - ليشتي، وشجع على مواصلة تقديم المساعدات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف لها. وسبق اتخاذ القرار ١٤٨٠ (٢٠٠٣) عقد جلسة خاصة للمجلس في ١٦ أيار/مايو مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

أوروبا

أبخازيا، جورجيا

في مشاورات غير رسمية عقدت يوم ٢١ أيار/مايو، عرضت هايدي تاغليافيني، الممثلة الخاصة للأمين العام في جورجيا، آخر تقرير للأمين العام (S/2003/412). ووصفت الحالة بأنها هادئة نسبيًا بيد أنها غير مستقرة. والجهود التي بذلتها الممثلة الخاصة نفسها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ركزت على تنشيط عملية السلام وتجاوز المآزق السياسي بهدف الشروع في مفاوضات بين الطرفين على أساس ورقة توزيع الاختصاصات ورسالة الإحالة المرفقة بها. وتحديد الوضع السياسي لأبخازيا في إطار دولة جورجيا ظل يمثل المسألة الجوهرية في عملية السلام. وواصل الجانب الأبخازي رفض مناقشة مسألة الوضع السياسي ورفض ورقة توزيع الاختصاصات كأساس للمفاوضات الموضوعية.

وبالنسبة للتطورات فيما يتعلق بتنشيط عملية السلام، أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام إلى قيام كبار ممثلي فريق أصدقاء الأمين العام يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بعقد اجتماع في جنيف لتقارح الأفكار. وأوصي، في جملة أمور، بأن يعمل الجانبان بالتوازي في ثلاث فرق عمل معنية بالتعاون الاقتصادي، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا، والمسائل السياسية والأمنية. ولم يرق الجانب الأبخازي بعد بصياغة موقفه النهائي بشأن توصيات جنيف. وسوف تتابع هذه المسائل والمسائل ذات الصلة مع السلطات الجديدة في الجانب الأبخازي ويؤمل أن تتخذ تلك السلطات نهجا بناء.

وتمثل دافع آخر لجهود التنشيط في مؤتمر قمة سوتشي الذي عقد يومي ٦ و ٧ آذار/مارس بين الرئيسين فلاديمير بوتين وإدوارد شيفرنادزي، بمشاركة غينادي غاغوليا رئيس الوزراء الأبخازي بحكم الواقع. ونتيجة لذلك، فإن أحد الأفرقة العاملة (وهو الفريق المعني بالطاقة) بدأ عمله بالفعل. وكانت الأمم المتحدة على استعداد لتوفير دعم بناء للعملية التي بدأتها هذه الاتفاقات، حسب طلب الطرفين.

وأضافت الممثلة الخاصة للأمين العام أن بعثة التقييم الأمني في قطاعي غالي وزوغديدي انتهت من إعداد تقريرها وقدمت إليها مجموعة من التوصيات. وتعاون كلا الجانبين بشكل جيد مع البعثة يشير إلى وجود رغبة حقيقية من جانبهما لتحسين الأمن في المنطقة ومشاركة الأمم المتحدة في العملية. وفي وقت لاحق ستقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بتقديم التوصيات مشفوعة بإجراءات مقترحة إلى المجلس لينظر فيها. أما بالنسبة للأمن في وادي كودوري، فقد اتسمت الحالة عموماً بالهدوء. ولمعالجة الاتهامات التي ما فتئ الجانب الأبخازي يكررها، سيكون من المفيد كتدبير لبناء الثقة وربما كإجراء وقائي إرسال بعثة خاصة للتأكد من الوقائع وإجراء تقييم شامل للحالة في الوادي. وأكدت الممثلة الخاصة للأمين العام أن جميع تدابير بناء الثقة يجب أن ترتبط بالعملية السياسية وأن تنفيذ عملية مفاوضات ذات مصداقية سيكون أفضل تدبير لبناء الثقة في نهاية المطاف.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لعملية السلام، واجتماع حنيف لتقارع الأفكار، ومؤتمر قمة سوتشي، وضرورة تحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية والأمنية. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة أن يتسم موقف الجانب الأبخازي بمزيد من الإيجابية إزاء ورقة توزيع الاختصاصات. وصدر تعليق أيضاً بأن النهجين الثنائي والمتعدد الأطراف يكملان بعضهما بعضاً من أجل إيجاد حل سلمي للمسألة.

المحاكم الدولية

واصل الفريق العامل المعني بالمحاكم الدولية عمله خلال الشهر. وعقب مشاورات بين الأعضاء، اعتمد المجلس قرارين منفصلين في ١٩ أيار/مايو يتصلان بتعديل النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتمديد فترة عمل القضاة الذين لم يجدد انتخابهم في المحكمة الدولية لرواندا. وبموجب القرار ١٤٨١ (٢٠٠٣)، عدل المجلس النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للسماح للقضاة المخصصين بالفصل في الإجراءات السابقة للمحاكمة في قضايا أخرى غير تلك التي عينوا من أجلها في المحكمة. ومدد المجلس بموجب القرار ١٤٨٢ (٢٠٠٣) فترة ولاية القضاة الذين لم يجدد انتخابهم في المحكمة الدولية لرواندا لتمكينهم من تصريف القضايا المستمرة التي بدأ النظر فيها قبل انتهاء فترة الولاية التي انتخبوا لها.

مسائل أخرى

المعتكف

في يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو، نُظِم المعتكف السنوي الخامس للأمين العام مع أعضاء مجلس الأمن في تاريتاون، بنيويورك. وركز المعتكف على موضوع "التصدي للتحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين: التجارب المعاصرة". وعقدت المناقشات بشأن خمسة مواضيع فرعية هي: '١' الحروب الأهلية وحالات الطوارئ المعقدة؛ '٢' انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ '٣' الإرهاب؛ '٤' الجريمة المنظمة؛ '٥' تعزيز الآليات الجماعية. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن هذه المسائل في بيئة المعتكف غير الرسمية.

حماية أفراد تقديم المساعدة الإنسانية

خلال المشاورات التي عقدت في ٣٠ أيار/مايو، عرض وفد المكسيك مشروع قرار بشأن حماية أفراد تقديم المساعدة الإنسانية في الصراعات المسلحة وسلط الضوء على عناصره الرئيسية. وعقب مناقشة قصيرة عُمم مشروع القرار في شكل مؤقت بناء على طلب مقدمه (S/2003/581).

مناقشات مواضيعية

مكافحة الإرهاب

في ٦ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مفتوحة للنظر في التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية. وألقى رئيس وزراء إسبانيا، خوسيه ماريّا أنزار، كلمة أمام المجلس. وحضر الجلسة الأمين العام.

وذكر رئيس الوزراء أن "الإرهاب لم يكن قط، ولن يكون أبداً، هو الحل. بل هو المشكلة". ووصف الإرهاب بأنه يشكل تهديداً على المدنية والديمقراطية وعلى السلم والأمن الدوليين أيضاً. فالإرهاب يعني جميع البلدان ويلقي بظلال قائمة على المستقبل. والإرهاب يشكل تحدياً أخلاقياً واستراتيجياً. ويتطلب التصدي للتحدي الأول خلق ثقافة ديمقراطية تعارض الإرهاب. ويتطلب التحدي الاستراتيجي صياغة ردود جماعية أكثر طموحاً. وأكد رئيس الوزراء ضرورة التزام جميع البلدان التزاماً نشطاً وتعاوناً على نطاق واسع. كما أكد ضرورة تزويد لجنة مكافحة الإرهاب بالوسائل والقدرة على الإشراف على المساعدة المقدمة إلى البلدان وتيسيرها لمكافحة الإرهاب. وإلى جانب تأكيده على التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى بشأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب، طالب رئيس الوزراء بأمور من بينها اتخاذ مبادرات لتعزيز الحوار بين الحضارات والأديان والثقافات.

وبحث أعضاء المجلس التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية، بما في ذلك تهديدات الإرهابيين بالحصول على أسلحة الدمار الشامل. وسلطوا الضوء على دور لجنة مكافحة الإرهاب في محاربة الإرهاب وتقديم المساعدة إلى

الدول الأعضاء لتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب. وتم التأكيد على ضرورة تعزيز وتنسيق الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب. ولوحظ أيضا أن مكافحة الإرهاب يجب أن تحظى بالشرعية بموجب القانون الدولي، كما يجب أن تحترم القانون الوطني والدولي، وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. وأكد بعض الأعضاء ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتفريق أيضا بين الإرهاب والنضال المشروع لنيل الحرية. وتم التأكيد أيضا على ضرورة إقامة حوار بين الحضارات.

دور مجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات

في جلسة خاصة نظمتها الرئاسة في ١٣ أيار/مايو، أجرى المجلس نقاشا مفتوحا حول دور مجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات وترأس الجلسة السيد خورشيد م. كاسوري، رئيس وزراء باكستان. وحضر الجلسة أيضا الأمين العام.

وبموجب المادة ٣٩، دعا المجلس ثلاث شخصيات بارزة، للمشاركة في الجلسة هي السير براين أركهارت، وكيل الأمين العام السابق للشؤون السياسية الخاصة؛ والسفير جامشيد ك. ماركر، الممثل الشخصي السابق للأمين العام لتيومور الشرقية؛ والدكتور نبيل العربي، القاضي بمحكمة العدل الدولية. وبحث هؤلاء الموضوع من جوانبه المؤسسية والتاريخية والقانونية.

وبحث أعضاء المجلس وغيرهم من الدول الأعضاء إمكانية تشجيع التسوية السلمية للمنازعات الدولية من خلال الوسائل والأطر المحددة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ووصف الأمين العام الفصل السادس بأنه يشكل صلب منظومة الأمن الجماعي للمنظمة. وقال الأمين العام في معرض إشارته إلى أن اللجوء إلى الفصل السابع ربما ازداد خلال العقد الماضي، إن هذا لم يقلل من أهمية الفصل السادس. وأشار إلى أن هناك أدوات كثيرة تحت تصرف المجلس للقيام بدور رئيسي في حفظ السلام بوسائل من بينها الاتصال المباشر بالأطراف، والضغط عليها للتوصل إلى حل سلمي. كما يسع المجلس أن يساعد أيضا في تحديد الأسباب الجذرية ومعالجتها في وقت مبكر، عندما تكون فرص إقامة حوار بناء وغيرها من الوسائل السلمية متاحة بشكل أكبر. وفي بيان رئاسي (S/PRST/2003/5) اعتمد عند اختتام المناقشة، أعاد المجلس تأكيد التزامه بالتوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات. وأكد المجلس التزامه مجددا باستخدام الإجراءات والوسائل المنصوص عليها في الفصل السادس، ولا سيما المواد من ٣٣ إلى ٣٨، استخداما أوسع نطاقا وفعالا، باعتبارها تشكل عناصر رئيسية من عناصر عمله لتشجيع وصون السلم والأمن الدوليين.

التذييل الأول

القرارات والبيانات المعتمدة في أيار/مايو ٢٠٠٣

القرارات

الموضوع	رقم القرار
الحالة في ليبيريا	(٢٠٠٣) ١٤٧٨
الحالة في كوت ديفوار	(٢٠٠٣) ١٤٧٩
الحالة في تيمور - ليشتي	(٢٠٠٣) ١٤٨٠
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة	(٢٠٠٣) ١٤٨١
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	(٢٠٠٣) ١٤٨٢
الحالة بين العراق والكويت	(٢٠٠٣) ١٤٨٣
الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية	(٢٠٠٣) ١٤٨٤
الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية	(٢٠٠٣) ١٤٨٥

البيانات الرئاسية

الموضوع	رقم البيان الرئاسي
الحالة في بوروندي	S/PRST/2003/4
دور مجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات	S/PRST/2003/5
الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية	S/PRST/2003/6

التذييل الثاني

البيانات الصحفية الصادرة عن رئيس مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٣

جمهورية الكونغو الديمقراطية (٥ أيار/مايو)

أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من الحالة في إيتوري. وحثوا جميع الأطراف الكونغولية وجميع الدول في المنطقة على دعم العملية التي ابتدأتها لجنة إعادة السلام إلى إيتوري والامتناع عن القيام بأي نشاط من شأنه أن يقوض هذه العملية. وأكدوا مجدداً أن أوغندا يجب أن تفي بالتزامها بسحب قواتها من منطقة إيتوري.

وأثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه المنطقة وأعربوا عن كامل دعمهم للبعثة في هذا الخصوص. وأدانوا عبارات شديدة اللهجة جميع التهديدات والمضايقات التي يتعرض لها موظفو البعثة ميدانياً.

وأدان أعضاء المجلس أحداث العنف التي جرت مؤخراً في مقاطعتي كيفو وطالبوا بوقف أعمال العنف هذه فوراً. وأكد أعضاء المجلس أن أعمالاً من مثل تقديم الدعم إلى الميليشيات المسلحة وتأجيج حدة التوتر العرقي لا تتفق مطلقاً مع الجهود الوطنية والمحلية التي تبذل لتحقيق الوحدة والمصالحة السلمية، ويجب أن تنتهي فوراً.

وأكد أعضاء المجلس مجدداً أنه ينبغي تحميل جميع الأحزاب المتحاربة المسؤولية الشخصية عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إيتوري وغيرها من مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعرب أعضاء المجلس عن تعازيهم لوفاة موظفي البعثة من الاتحاد الروسي والصين والإصابات التي لحقت بأحد أعضاء البعثة من رومانيا.

ورحب أعضاء المجلس بما أحرز من تقدم من أجل إنشاء حكومة مؤقتة.

وأشار أعضاء المجلس إلى ضرورة معالجة هذه المسائل الملحة خلال بعثة مجلس الأمن المقبلة إلى المنطقة.

ليبيريا (٥ أيار/مايو)

بحث أعضاء المجلس الحالة في ليبيريا وأجروا استعراض الجزاءات الذي يقومون به كل ستة أشهر، والذي ينص عليه القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، آخذين بعين الاعتبار تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل عن ليبيريا (S/2003/466) وتقرير فريق الخبراء المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل (S/2003/498).

وأكد أعضاء المجلس مجددا قلقهم العميق من تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في ليبيا وما لها من آثار على المنطقة دون الإقليمية. وطالبوا حكومة ليبيا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وجميع الفئات المتمردة المسلحة بإجراء محادثات لوقف إطلاق النار من غير شروط مسبقة والسماح للوكالات الإنسانية بحرية الوصول.

وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لعدم امتثال حكومة ليبيا امتثالا كاملا لمطالب المجلس الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) وأعربوا عن اعتزامهم بتحديد الجزاءات المفروضة على ليبيا وتوسيعها لتشمل فرض حظر على صادرات الخشب، اعتبارا من ٧ تموز/يوليه، ما لم يقرر المجلس غير ذلك.

وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم بأن تتيح بعثتهم التي ستوفد إلى غرب أفريقيا في أواخر هذا الشهر فرصا جديدة لإحراز تقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في رؤية اليوم الذي تستوفى فيه جميع الشروط الواردة في القرارات وألا تعود ليبيا خاضعة للجزاءات.

أفغانستان (٦ أيار/مايو)

أكد أعضاء المجلس مجددا دعمهم للجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتنفيذ عملية بون.

وأعرب أعضاء المجلس عن شديد قلقهم من تدهور الحالة الأمنية في مناطق كثيرة من أفغانستان، والهجمات التي شنت مؤخرا على موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي المنظمات التي تقدم المساعدة. وأكد أعضاء المجلس أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار في أفغانستان وطالبوا جميع الأطراف الفاعلة في أفغانستان بالتعاون مع المجتمع الدولي لكفالة نجاح عملية السلام.

وأكد أعضاء المجلس أن الحكومة الانتقالية الأفغانية يجب أن تحصل على ما يكفي من دعم من المجتمع الدولي في هذا الخصوص. وأشار أعضاء المجلس إلى أن هناك عددا من المهام المهمة التي تشكل جزءا من برنامج الحكومة للعام الحالي تحتاج إلى دعم وإنجاز بنجاح، ولا سيما ما يلي:

(أ) إجراء إصلاحات في القطاع الأمني، ابتداء من وزارة الدفاع والمؤسسات الاستخبارية؛

(ب) بسط سلطة الحكومة المركزية في جميع أنحاء أفغانستان؛

(ج) بناء الجيش الوطني والشرطة الوطنية الجديديتين، على أن يحظيا بدعم جميع الأطراف الفاعلة الأفغانية، إضافة إلى البدء بحملة وطنية لترع السلاح وتسريح الجنود وإعادة إدماجهم؛

(د) العملية الدستورية التي ينبغي أن تتوج بعقد اجتماع لويه حركة دستوري في تشرين الأول/أكتوبر واعتماد دستور يشكل أساسا لدولة أفغانية جديدة؛

(هـ) تسجيل الناخبين قبل إجراء انتخابات وطنية في عام ٢٠٠٤.

وطالب أعضاء المجلس الدول المجاورة لأفغانستان وجميع الدول الأعضاء الأخرى بدعم عملية السلام في أفغانستان دعما فعالا. وطالب أعضاء المجلس أيضا المانحين بتقديم دعم سخي لبرامج إعادة التعمير، فضلا عن الأعمال التي تقوم بها اللجنة القضائية ولجنة حقوق الإنسان المستقلة الأفغانية واللجنة الدستورية والعملية الانتخابية. وأيد أعضاء المجلس أيضا هدف تحسين الاقتصاد الأفغاني، بما في ذلك تنفيذ مختلف المشاريع المتفق عليها مع البلدان المجاورة.

وأشار أعضاء المجلس إلى أنه لا تزال ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان في أفغانستان وناشدوا جميع الأطراف الفاعلة في أفغانستان تشجيع المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان، حسب مقتضيات اتفاق بون.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (٩ أيار/مايو)

قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بإحاطة مجلس الأمن بشأن الحالة المتردية في بونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأدان أعضاء المجلس بشدة الهجمات التي شنت على مقر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بونيا. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من الحالة وطالبوا جميع الأطراف بالتوقف فورا عن الأعمال العدائية وأعمال العنف، وبخاصة ضد السكان المدنيين والبعثة.

وطالب أعضاء المجلس أيضا الأطراف باحترام قرارات مجلس الأمن والاتفاقات التي سبق التوقيع عليها. وأكد أعضاء المجلس مجددا ضرورة استمرار العملية السياسية، وبخاصة أعمال لجنة إعادة السلام إلى إيتوري.

وأشاد أعضاء المجلس بأداء موظفي البعثة، وبخاصة وحدة أوروغواي.

وسيوصل المجلس مراقبة الحالة عن كئب وسوف يجتمع مرة ثانية يوم الاثنين لبحث الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولتحديد التدابير الفعالة لوقف أعمال العنف.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٦ أيار/مايو)

تلقى مجلس الأمن رسالة من الأمين العام تدعو إلى نشر قوة طوارئ دولية محتملة. وفتح الأمين العام بعض الدول الأعضاء للمشاركة في هذه القوة. وطالب أعضاء المجلس جميع الدول في المنطقة أن تعرب عن التزامها بتقديم دعم لاحتقال نشر هذه القوة.

بوروندي (٢٧ أيار/مايو)

إن أعضاء مجلس الأمن:

(أ) رحبوا بالتطورات الإيجابية التي جرت في بوروندي وواصلوا تشجيع الأطراف السياسية الفاعلة والجماعات المسلحة في بوروندي على الاحتكام إلى الحوار وتجنب العنف؛

(ب) أيدوا مؤتمر القمة الإقليمي المقترح وحثوا جميع الأطراف البوروندية على التعاون تعاوناً كاملاً مع المنطقة وهيئة التيسير بغية التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة؛

(ج) حثوا قوات التحرير الوطنية التابعة لأغاثون رواسا على وقف الأعمال الحربية، والانضمام فوراً إلى عملية السلام والبدء في مفاوضات مع الحكومة الانتقالية؛

(د) رحبوا بنشر البعثة الأفريقية في بوروندي، وناشدوا البلدان المانحة إتاحة موارد لنشرها وتموينها؛

(هـ) دعموا مؤتمر المائة المستديرة المزمع عقده في الشهر المقبل لحشد الموارد المالية لبوروندي، وحثوا المانحين على التجاوب بسخاء؛

(و) أثنوا على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على القرار الذي اتخذه في الوقت المناسب للإفراج عن الشريحة الثانية من برنامج كل منهما لما بعد انتهاء الصراع في بوروندي؛

(ز) قدروا الأعمال التي قام بها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في إطار عملية السلام في ذلك البلد.

جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٨ أيار/مايو)

عقد المجلس جلسة هامة للغاية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأدان أعضاء المجلس أعمال العنف والفظائع التي ارتكبت مؤخرًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة جريمة القتل الوحشية لمراقبين عسكريين (من الأردن وملاوي) في بعثة منظمة الأمم المتحدة، فضلًا عن نهب المعدات الإنسانية والطبية.

وطالب أعضاء المجلس جميع الأطراف بالتعاون تعاونًا كاملاً وبضبط النفس وحثوا جميع الأطراف، بما في ذلك الدول المجاورة، على الامتناع عن تسليح المتقاتلين. وأعرب أعضاء المجلس عن امتنانهم للبعثة وبخاصة لوحدة أوروغواي المتمركزة في بونيا.

وجرى تعميم مشروع قرار بشأن السماح لقوة متعددة الجنسيات بالانتشار في بونيا وشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأيد المجلس بالإجماع اقتراح الأمين العام نشر هذه القوة. وسيعتمد مشروع القرار سرعان ما تتحقق الشروط.